

Distr.: General  
1 September 2004  
Arabic  
Original: Arabic/English/Russian/  
Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٧ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان،

بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

## العملة وتأثيرها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية ١٩٣/٥٨. وقد طلبت الجمعية في ذلك القرار إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة عن العملة وتأثيرها في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وأن يقدم تقريرا شاملا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

ويوجز التقرير الردود الواردة استجابة لطلب تقديم المعلومات الذي أرسل عملا بالقرار المذكور آنفا. وقد وردت ردود من حكومات أذربيجان وإيطاليا والجمهورية العربية السورية وشيلي وفنلندا وكوبا وكوستاريكا.

\* A/59/150.



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٣	.....	ثانياً - الردود الواردة من الحكومات
٣	.....	أذربيجان
٥	.....	إيطاليا
٦	.....	الجمهورية العربية السورية
٧	.....	شيلي
٩	.....	فنلندا
١١	.....	كوبا
١٤	.....	كوستاريكا

## أولا - مقدمة

١ - أحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ١٩٣/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بتقرير الأمين العام عن العولمة وتأثيرها في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/58/257)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم تقريرا شاملا عن هذا الموضوع إلى الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين.

٢ - وعملا بذلك الطلب أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، طلبا لاستطلاع الآراء عن هذه القضية. وحتى ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ تلقت المفوضية ردودا من حكومات أذربيجان وإيطاليا والجمهورية العربية السورية وشيلي وفنلندا وكوبا وكوستاريكا. وفيما يلي موجز لتلك الردود. ونصوص تلك الردود متاحة لدى الأمانة العامة للاطلاع عليها.

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### أذربيجان

[الأصل: بالروسية]

١ - تركز حكومة أذربيجان ردها على مسألة الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية في أذربيجان. وتشير أذربيجان إلى أنها واجهت أزمات سياسية واقتصادية في أوائل الثمانينات وأوائل التسعينات، حيث انخفض خلال ذلك الوقت الناتج المحلي الإجمالي سنويا وتضاعف التضخم بشكل مفرط. وبدأت الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٩٤. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، وافق رئيس الدولة على برنامج حكومي للحد من الفقر والتنمية الاقتصادية يرمي إلى كفالة اضطراد النمو الاقتصادي. وتضمن البرنامج ستة أهداف استراتيجية: تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وتوسيع نطاق فرص إدرار الدخل؛ وتحسين جودة التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية وتيسير إمكانية الوصول إليها؛ وتطوير المرافق الأساسية؛ وتعزيز الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة؛ وتحسين ظروف معيشة اللاجئين والمشردين.

٢ - وفي هذا السياق، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,٢ عام ٢٠٠٣، وانخفض التضخم إلى ٢,٢ في المائة، وجرى استثمار ما يزيد على ١٧,٥ بليون دولار في أذربيجان حتى نهاية عام ٢٠٠٣. ومن المهم أن الإصلاحات الاقتصادية قد جعلت من الممكن إحداث تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة نتيجة للزيادات في متوسط الأجر الشهري. وسعيا إلى

مواصلة الإصلاحات، لا سيما في الأقاليم، وافق الرئيس على برنامج حكومي للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الأقاليم للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ويتمثل الهدف الأساسي من البرنامج في إنشاء ٦٠٠ ٠٠٠ وظيفة جديدة من خلال تطوير القطاع غير النفطي.

٣ - وتشير أذربيجان إلى حدوث بعض الإصلاحات المحددة المتعلقة بالقطاع الاجتماعي منها: إصلاح قطاع الطاقة؛ والإعداد لإصلاح شبكات الغاز والتدفئة والمياه والمجاري؛ وإصلاح التعليم والنظام الصحي؛ وتعزيز نظام المعاشات التقاعدية من خلال تطبيق تدابير تشريعية وتنظيمية؛ وتأهيل المراكز السكانية لصالح المعوقين وأسر ضحايا الحرب؛ وإنشاء مستوطنات جديدة للاجئين والمشردين؛ وتطبيق خطط لمواجهة مشكلة البطالة التي يعاني منها اللاجئون.

٤ - وتشير أذربيجان أيضا إلى مجالات شهدت إصلاحات من بينها قطاعا الأعمال والمصارف والمالية والاستثمار، بما في ذلك: إنشاء مجلس للأعمال الحرة للتغلب على العوائق الكائنة أمام نشاط الأعمال التجارية؛ وتوفير موارد مالية إضافية للأعمال الحرة؛ وتشجيع الأعمال المصرفية في مناطق الأقاليم؛ ونقل الائتمانات المالية لتمويل المشاريع الإقليمية، مما أفضى إلى إنشاء ٨ ٠٠٠ وظيفة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤؛ وخصخصة المؤسسات التابعة للدولة، بما في ذلك المصارف الحكومية.

٥ - وتشير أذربيجان إلى نجاح تنفيذ التدابير المبينة في البرنامج الداعية إلى الرصد المنتظم. وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئت وحدة جديدة داخل أمانة البرنامج - وحدة رصد الفقر - وذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٣، عن طريق المساعدة التقنية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونتيجة لتنفيذ بعض التدابير في إطار البرنامج، انخفض قليلا مستوى الفقر ليصل إلى ٤٤,٧ في المائة عام ٢٠٠٣ (في مقابل ٦١ في المائة عام ١٩٩٦).

٦ - وخلال السنوات المقبلة، سوف تتخذ خطوات، ترمي إلى رفع مستوى معيشة السكان، عن طريق تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وتخصيص عائدات النفط لتطوير القطاع غير النفطي من خلال الإدارة الفعالة والشفافة؛ والإسراع بخطى التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في الأقاليم؛ وتوسيع نطاق القطاع الخاص؛ وتحسين حجم الخدمات الاجتماعية وجودتها.

٧ - ومع ذلك، ما زالت هناك تباينات ملحوظة في الدخل بين شتى الأفراد والفئات السكانية. فعلى سبيل المثال تبين للبنك الدولي في عام ١٩٩٩ أن معامل جيني في أذربيجان بلغ ٠,٤٤، رغم أنه من الجدير بالذكر أن النتائج الأولية لعام ٢٠٠٢ تشير إلى حدوث

هبوط في المعامل إلى ٠,٢٧١، مما يعكس قدرا أكبر في تعادل التوزيع عما كان عليه في السنوات السابقة.

## إيطاليا

[الأصل: بالانكليزية]

١ - تفيد الحكومة الإيطالية بأن إيطاليا قد التزمت، في إطار العولمة، بمكافحة الفقر المدقع وتشجيع النهوض بالحق في التنمية.

٢ - وقد اتخذت إيطاليا عددا من الخطوات التي ترمي إلى تنفيذ هذا الهدف. ففي مجال تخفيف عبء الديون، وقّعت إيطاليا ٢٤ اتفاقا داخل إطار مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهي المبادرة التي تم تعزيزها، حيث يتعلق ١٦ اتفاقا من هذه الاتفاقات بـ "التخفيف المؤقت من عبء الديون". وفي هذا الصدد، سنت إيطاليا القانون رقم ٢٠٠٠/٢٠٩ المعنون "تدابير لتخفيف عبء الديون الخارجية المستحقة على أقل البلدان نموا". وتواصل إيطاليا، داخل المحافل الدولية والأوروبية، توجيه الاهتمام إلى احتياجات البلدان النامية، وتعهدت، تحقيقا لهذا الغرض، بتقديم مليون يورو في آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى الصندوق الاستئماني العالمي لبرنامج الدوحة الإنمائي. وما برحت إيطاليا تقوم في الجمعية العامة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، بتشجيع الاحتياجات الأساسية لدى البلدان المنخفضة الدخل عن طريق إيلاء اهتمام أساسي بالحق في التغذية، والحق في الصحة، والحق في التعليم.

٣ - وتقوم إيطاليا أيضا، منذ عام ١٩٩٦، بإدخال إصلاحات واسعة النطاق على برنامجها للتعاون الإنمائي. وتتعلق الإصلاحات، بجملة أمور منها: إعلان برنامج الحد من الفقر الذي تبلغ قيمته ١٢٠ مليون دولار؛ وتعميم مراعاة تخفيض حدة الفقر في برامج المساعدة الإيطالية؛ وإعلان برامج الاستراتيجية القطرية بالشراكة مع البلدان المتلقية للمعونة؛ وإنشاء مكاتب ميدانية في ٢٠ بلدا. وترى إيطاليا أن الحكم الرشيد وسيادة القانون يضطلعان بدور لا غنى عنه في هذا المجال وأن المساعدة المقدمة من إيطاليا فيما يتعلق بحقوق الإنسان تشجع على تعزيز الحكم الرشيد.

٤ - وتسعى إيطاليا إلى توفير برامج للتعاون الإنمائي تتسم بالفعالية وترمي إلى الحد من الفقر وتُنفذ عن طريق الشراكات، وذلك في بلدان البحر الأبيض المتوسط، وجنوب شرق أوروبا، والقرن الأفريقي، والجنوب الأفريقي، إلى جانب مناطق أخرى. وتتضمن تلك البرامج مساهمات في الإغاثة من الكوارث الإنسانية وتقديم الدعم للحكومات التي تمر بمرحلة

انتقالية. وتشارك إيطاليا مشاركة تامة في تنفيذ خطة جنوا لأفريقيا، المعتمدة في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في جنوا في تموز/يوليه ٢٠٠١. وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، تقدم إيطاليا الدعم لعدد من وكالات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي زادت مساهمتها إليها من لا شيء عام ١٩٨٠ إلى ٤٩٠ مليون دولار عام ١٩٩٧. وتغطي البرامج مجموعة متنوعة من المجالات بدءاً من تربية الماشية والصحة الحيوانية إلى الغابات، ومصائد الأسماك، وإنتاج المحاصيل، امتداداً من أفريقيا حتى أمريكا اللاتينية وآسيا.

### الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

١ - أورد الرد المقدم من حكومة الجمهورية العربية السورية سلسلة من التدابير الدستورية التي تحمي حقوق الإنسان. فالمادة ٢٥ من الدستور تنص على أن الحرية حق مقدس. وتكفل المادة ٢٥ أيضاً سيادة القانون بوصفه مبدأ أساسياً في المجتمع والدولة، وتكفل للمواطنين المساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات. كما تكفل المادة ٢٦ لكل مواطن الحق في الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظم القانون ذلك. وتتطلب المادة ٢٧ ممارسة الحقوق والتمتع بالحرية وفقاً للقانون. وتنص المادة ١٣ على أن الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال وتتضمن المادة ٣٦ أن العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وأن الدولة تعمل على توفيره للجميع.

٢ - وأوردت حكومة الجمهورية العربية السورية المعاهدات الدولية التي صدقت عليها أو انضمت إليها وهي على النحو التالي: اتفاقية حقوق الطفل؛ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية؛ ومرسوم إنشاء الهيئة السورية لشؤون الأسرة؛ والبروتوكول الاختياري للمحققان باتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية المتعلقة بالسخرة، (١٩٣٠ رقم ٢٩)؛ واتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي، (١٩٤٨ رقم ٨٧)؛ واتفاقية تشجيع المفاوضة الجماعية، (١٩٤٩ رقم ٩٨)؛ واتفاقية المساواة في الأجور، (١٩٥١ رقم ١٠٠)؛ واتفاقية إلغاء السخرة، (١٩٥٧ رقم ١٠٥)؛ والاتفاقية المتعلقة بالتمييز في العمالة والمهن، (١٩٥٨ رقم ١١١)؛ واتفاقية الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، (١٩٧٣ رقم ١٣٨)؛ والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات للقضاء عليها، (١٩٩٩ رقم ١٨٢).

## شيلي

[الأصل: بالإسبانية]

١ - تشير حكومة شيلي إلى زيادة أهمية حقوق الإنسان في المناقشات التي تجري حول السياسة العامة بوصفها إطاراً أخلاقياً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية وإقامة مجتمعات تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والمساواة والتكامل الاجتماعي. وقد أفضى اعتبار حقوق الإنسان ليس فحسب هدفاً للسياسات العامة ولكن أيضاً عاملاً ذا صلة بالطريقة التي تصاغ بها تلك السياسات، إلى اتباع وسيلة جديدة في النظر إلى التنمية، أي نهج إنمائي يراعي الحقوق. ويمد هذا القرار (١٩٣/٥٨) نطاق هذا الإطار إلى سياق العولمة.

٢ - إن اتباع نهج يراعي الحقوق في تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها يعني ضمناً الحاجة إلى تحليل البرامج العامة والخدمات الاجتماعية، في محاولة لتحديد النطاق الذي تؤدي فيه إلى إنشاء وتعزيز قدرات الأفراد والفرص المتاحة أمامهم لتحسين حياتهم والتأثير في القرارات التي تسهم. والفقرة ٣ من هذا القرار تتوخى نهجاً من هذا القبيل.

٣ - وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار، من الملائم الإشارة إلى أنه اعتباراً من عام ١٩٩٠ وما بعده، اعتمدت حكومات ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية استراتيجية إنمائية، تتمثل أهدافها الرئيسية في السعي إلى تحسين نوعية حياة السكان، لا سيما من خلال الحد من الفقر والتمييز والاستبعاد. وعلى نقيض ما حدث في الثمانينات، أكدت هذه الاستراتيجية المسؤولة الكبيرة التي تضطلع بها الدولة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية كمي تواجه التحديات الاجتماعية ليس فحسب عن طريق السوق ولكن من خلال وسائل العلاج القصيرة الأجل. وفي الوقت ذاته، أكدت الاستراتيجية من جديد أن العمل الاجتماعي العام هو أداة مهمة لتطوير رأس المال البشري الضروري للتحديث والنمو الاقتصادي.

٤ - وفي سياق العولمة، يتطلب تحقيق نمو اقتصادي مستدام إدخال تحسينات جوهرية على الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. ولهذا السبب، تتوخى الاستراتيجية التي اعتمدها ائتلاف الأحزاب من أجل الديمقراطية، توفير الاستقرار الاقتصادي الكلي، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري فضلاً عن تحسين جودة الموارد البشرية، باعتبار ذلك أكثر الوسائل فعالية لتحسين القدرة التنافسية في المجال الاقتصادي.

٥ - فضلاً عن السياسات المالية والسياسية ذات الصلة المطبقة لتحقيق تلك الأهداف، طبقت شيلي أيضاً بعض البرامج الاجتماعية المحددة والتكميلية، على النحو التالي:

- (أ) إصلاح التعليم - ١٢ عاما من التعليم الإلزامي للجميع، والتعليم المشترك بين الثقافات، وإدماج وتعزيز تكنولوجيا المعلومات في التعليم؛
- (ب) إصلاح قطاع الصحة - تطبيق نهج يراعي الحقوق، والإدارة الذاتية للمستشفيات؛
- (ج) إصلاح قطاع العدل - إصلاح قانون العقوبات، وإجراء مناقشة برلمانية للعمل بمحاكم الأسرة، وتعزيز المحاكم المدافعة عن حقوق العمال؛
- (د) إصلاح قطاع العمل - التأمين ضد البطالة، ودراسة تطبيق عقود عمل مرنة، وإصلاح نُظم التدريب؛
- (هـ) إصلاح قطاع الإسكان - تركيز الموارد العامة على أفقر الفئات، وإقامة شراكات التمويل بين القطاعين العام والخاص، وتحقيق وفورات عن طريق التخفيضات التلقائية، وتقديم ائتمانات للقطاع الخاص، وتقديم الإعانات العامة؛
- (و) إدماج القطاع الخاص في الاستثمار الاجتماعي - الالتزام بالاستثمار في الكيانات الخاصة، والاستثمار في الأشغال العامة؛
- (ز) تركيز الموارد على الفقراء - تُسلط شيلي الضوء على عدة مشاريع، منها برنامج شيلي للتضامن من أجل الحماية الاجتماعية، وبرنامج الفقر في المناطق الحضرية، وبرنامج شيلي للأحياء الفقيرة، وبرنامج مجتمعات الشعوب الأصلية.
- ٦ - وفيما يتعلق بالفقرات ٢ و ٣ و ٦ من القرار، تشير شيلي إلى أن مستوى المعيشة مرض في عدد من الوجوه. فعموما، يضع مدى توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية شيلي بين البلدان التي يُعتبر أنها تمر بمرحلة انتقالية في التنمية، حيث يتوافر بها مستوى معيشي أعلى من البلدان الفقيرة ولكنها لا تزال دون البلدان المتقدمة النمو. وشيلي بلد يدر الأموال، ولا سيما من خلال تصدير المواد الأولية، رغم صغر حجمها نسبيا.
- ٧ - وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرقام المتعلقة بتوزيع الدخل تشير إلى وجود تباينات، لا سيما فيما يتعلق باستمرار الفقر، الذي ما زال، رغم تخفيضه إلى ما دون ٢٠ في المائة من السكان، يشير إلى تباطؤ معدلات تخفيض الفقر بين السكان المعدمين. ومن الملحوظ، أنه في حين أن مستوى الفقر فيما بين السكان غير المعدمين قد هبط بنسبة ٢,٥ في المائة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٠، فإن المستوى فيما بين السكان المعدمين هبط بنسبة ٠,١ في المائة فقط خلال نفس الفترة.

٨ - وحسبما ذكرته شيلي، فإن هذه الحالة لا تتواءم مع وضعها الاقتصادي والمؤسسي في العالم ولا تتماشى مع التدابير التي وضعتها الحكومة لحماية أشد الفئات فقرا. وفي ضوء ذلك، بدأت حكومة شيلي منذ عام ٢٠٠٠ في تصميم نظام متكامل للحماية الاجتماعية لصالح أشد الأسر فقرا في البلد - نظام شيلي للتضامن - وتطبيق هذا البرنامج وتطويره. ويجمع هذا البرنامج بين المساعدة وتشجيع مكافحة الفقر المدقع من خلال تدابير ترمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والعدل.

٩ - وتشير شيلي أيضا إلى أن سياساتها المتعلقة بالشعوب الأصلية (٢٠٠٤-٢٠٠٦) تتماشى مع أحكام الفقرة ١٠ من القرار، التي تشجع المجتمع الدولي على الاستجابة للعوامة بطريقة تحترم التنوع الثقافي. ويتوخى البرنامج تحقيق ثلاثة أهداف على مدار العامين المقبلين وهي كما يلي:

- (أ) تحسين مستوى الإقرار بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية؛
- (ب) تعزيز الاستراتيجيات الإنمائية؛
- (ج) تعديل وضع المؤسسات العامة كي تراعي التنوع الثقافي في البلد.

## فنلندا

[الأصل: بالانكليزية]

١ - ذكرت الحكومة الفنلندية أن تقرير وزير الخارجية المقدم إلى لجنة الشؤون الخارجية عام ٢٠٠٠ قد تناول العوامة وحلها من منظور حقوق الإنسان واتخذت الحكومة الفنلندية خطوات ترمي إلى تعميم مراعاة منظور حقوق الإنسان في الكتاب الأبيض الفنلندي بشأن إدارة العوامة المنشور عام ٢٠٠١. وتولي الحكومة بشكل متزايد اهتماما بمسألة العوامة عن طريق إعداد تقارير متابعة للتقرير المتعلق بسياسة حقوق الإنسان والكتاب الأبيض بشأن إدارة العوامة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

٢ - وتشدد حكومة فنلندا على أن إيلاء أهمية كبيرة لسياسة فعالة ومبتكرة في مجال حقوق الإنسان يشكل جزءا لا يتجزأ من سياستها الخارجية والأمنية. وتسلط فنلندا الضوء بشكل خاص على الاعتماد المتبادل والترابط اللذين تتسم بهما جميع حقوق الإنسان كجزء من سياستها المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث تشير إلى أنه من غير الممكن فعليا وضع خطوط تميز بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وثمة عنصر مهم هو أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد اكتسبت مغزى خاصا في سياق العوامة نتيجة لما تنطوي عليه من قدرة عظيمة على إضافة إطار لحقوق الإنسان إلى الأنشطة ذات

الدوافع الاقتصادية. وفي هذا السياق، تدعم فنلندا عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان كي يضع تفاصيل بروتوكول للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كوسيلة لتحسين الطبيعة الملزمة قانونيا التي تتسم بها تلك الحقوق وزيادة إيضاح محتواها.

٣ - وتعتبر فنلندا أن العولمة تطور حتمي وإيجابي غالب من شأنه خلق إمكانات جديدة. ومن بين العناصر الإيجابية، يشعر المستهلكون بشكل متزايد أن ما يشترونه من سلع قد أنتجته شركات تحترم القواعد الخلقية السليمة. وكنتيجة لذلك، تواصل الشركات الفنلندية مناقشة المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الشركات، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. بيد أنه ليس متاحا أمام كل فرد إمكانية الوصول إلى هذه المزايا فضلا عن المخاطر الجمة التي تنطوي عليها العولمة. وبوجه خاص، تواجه حقوق النساء والأطفال والمعوقين والأقليات والشعوب الأصلية أكبر قدر من الخطر.

٤ - وترى فنلندا أن منظور حقوق الإنسان يتسم بأهمية خاصة في سياق التخفيف من حدة الفقر، الذي يمثل شاغلا كبيرا لدى المجتمع الدولي، وهي ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلنتها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تعتبر فنلندا أن سيادة القانون والشفافية والحكم الرشيد هي اشتراطات أساسية في أي ثقافة متينة من ثقافات حقوق الإنسان مثلها في ذلك مثل المزايا الاقتصادية النسبية. كما تعتبر فنلندا أن من المهم بوجه خاص إجراء بحوث بشأن ما تحدته العولمة من آثار إيجابية وسلبية على حد سواء، وتقر بأن أحد التحديات الديمقراطية الأساسية الناشئة عن العولمة هي الحاجة لإعطاء المواطنين الأفراد دورا حقيقيا بوصفهم قوة سياسية في عملية العولمة.

٥ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، نظمت فنلندا عقد مؤتمر هلسنكي، الذي جمع بين ما يزيد على ١٥٠ من ممثلي الحكومات والمجتمعات المدنية والمؤسسات الخاصة والمنظمات العالمية والخبراء الأكاديميين من البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء بغرض مناقشة العولمة والديمقراطية لإنشاء شراكات عالمية جديدة يمكن أن تفضي إلى نتائج إيجابية دائمة من وراء العولمة، استنادا إلى التكافؤ ومشاركة الجميع. وفنلندا تعد في الوقت الراهن لإنشاء فريق عمل يهدف إلى تيسير متابعة المؤتمر. ولقد شاركت فنلندا في رئاسة اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة التابعة لمنظمة العمل الدولية.

٦ - وختاما، تشير فنلندا إلى أن التطورات الإيجابية، التي منها إتاحة فرص جديدة للسفر، قد أحدثت في بعض الأحيان آثارا سلبية، من قبيل الاتجار بالنساء والأطفال، وهو

ما يشكل شاغلا رئيسيا من شواغل حقوق الإنسان. وتتسم حماية حقوق الإنسان المتعلقة بالضححايا، فضلا عن الجهود الرامية إلى إعادة تأهيلهم، بأهمية سامية.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

١ - تشدد حكومة كوبا على أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة، بوصفها المحفل الذي يتسم بأكبر قدر من التمثيلية والعالمية، لكفالة تمتع الجميع بشكل متكافئ. مما قد تحققه العولمة من منافع. وبالنسبة إلى كوبا، فإن العولمة هي عملية موضوعية، تستند إلى التطور التاريخي والتكنولوجي - ولا سيما النقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وأنها تحدث آثارا عميقة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحياة الثقافية. ولقد اتسمت ظاهرة العولمة بتزايد الاعتماد المتبادل عالميا، حيث إن التصرفات التي تحدث في جزء من العالم يكون لها عواقبها على أناس يعيشون في أقطار أخرى، وهو ما يستدعي تأكيد أهمية حق الجميع الأصيل في المشاركة في تنظيم وإدارة العمليات التي يكون لها أصدائها على الصعيد العالمي.

٢ - وتشمل الأسئلة الأساسية فيما يتعلق بالعولمة: هل بمقدور النظريات الليبرالية الجديدة تشجيع وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للجميع في جميع أرجاء العالم؟ وهل بمقدور هذه النظريات الاستجابة للمشاكل الراهنة التي تواجه توفير الحق في التنمية لجميع البلدان النامية؟ وهل بمقدور هذه النظريات العثور على حل فعال للمشاكل البيئية والاجتماعية ومشاكل الديون التي تواجه كوبنا؟ الإجابة بالنفي.

٣ - وما برح من بين المشاكل المحورية فيما يتعلق بالعولمة هو أن حلقات القوى عبر الوطنية السياسية والاقتصادية والإعلامية، التي تقع اتحادات قواها التجارية والصناعية في البلدان المتقدمة النمو، قد نشرت على مدار العقود الماضية نظريات الليبرالية ورفع الضوابط التنظيمية في جميع أرجاء العالم بوصفها حلا عالميا. بيد أن "الليبرالية" هي فكرة خاطئة. ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات التجارية والمالية المتعددة الأطراف التي تخضع لسيطرتها، إلى إلغاء القيود التنظيمية بالأسواق وإلغاء الإعانات في البلدان النامية، تحتفظ بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمجموعة عريضة من الحواجز أمام إمكانية الوصول إلى الأسواق والهجرة ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ومنها.

٤ - فعلى سبيل المثال، يواصل الاتحاد الأوروبي واليابان تقديم مستويات متزايدة الارتفاع من الإعانات الزراعية. وتتوخى الوسائل الحمائية والإنتاجية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خفض الحوافز في مناطق أخرى، والإحلال بالتجارة، وزيادة التباينات سوءاً، مما يؤثر بدوره في الأنماط الاستهلاكية والأمن الغذائي، ويخفض أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي، ويحد من فرص النمو أمام البلدان الفقيرة. وعلى غرار ذلك، لم تفض النظريات الليبرالية الجديدة إلى تعدد الأطراف الفاعلة الاقتصادية، بل أدت بالأحرى إلى تركيز الملكية في أيدي الشركات عبر الوطنية التي ليس بوسع صغار المنتجين والشركات في البلدان النامية منافستها.

٥ - وفي واقع الأمر رغم حدوث جوانب تحسن في المؤشرات العالمية على مدار فترة الخمسين عاماً الماضية في البلدان المتقدمة النمو وبعض البلدان النامية، فإن ما حدث في الواقع هو أن النمو متباين سواء داخل الدول أو فيما بينها. فعلى سبيل المثال، في حين أنه، على مدار فترة الخمسين عاماً الماضية، تضاعف استهلاك المياه ثلاث مرات وتضاعف استهلاك أنواع الوقود الأحفوري خمس مرات، وزاد استهلاك اللحوم بنسبة ٥٥٠ في المائة، وارتفع حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٤٠٠ في المائة، وزادت التجارة العالمية بنسبة ١٥٦٨ في المائة؛ فإن ٢٨ في المائة فحسب من سكان العالم (١,٧٢٨ بليون نسمة) يمكن اعتبارهم مستهلكين حقيقيين، يعيش نصفهم في البلدان المتقدمة النمو. وإذا ما مُد نطاق أنماط هؤلاء السكان الاستهلاكية إلى سكان العالم، لن يكون بالمستطاع تحمل الضغوط الناتجة عن ذلك على استهلاك المياه والطاقة والموارد وتدهور التنوع البيولوجي وإزالة الغابات والتلوث والتغير في المناخ.

٦ - وعلى غرار ذلك، خفضت العولمة، في جميع أجزاء العالم تقريباً، من حجم دور الدولة وقدرتها الاقتصادية والمالية على إعمال الحق في التنمية والحفاظة على الخدمات الأساسية وتوفيرها وضمانها في مجالات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، لا سيما نتيجة للخصخصة. وبوجه خاص تسعى مراكز القوى بشكل تعسفي إلى فرض صياغات الديمقراطية الليبرالية كوسيلة لخلق الانشقاقات الداخلية في البلدان بغية تيسير السيطرة الخارجية عليها. وعلى غرار ذلك، تسعى مراكز القوى هذه في الشمال إلى فرض تفسيرها لحقوق الإنسان على بلدان أخرى، والمغالاة في التشديد على دور الحقوق المدنية والسياسية. بيد أن الخبرة تبين أن الديمقراطية الليبرالية ما زالت تبرهن على عجزها عن الوفاء باحتياجات الكثرين داخل البلدان المتقدمة النمو وبتطلعاتهم السياسية، حيث جرى في واقع الأمر الهبوط بالديمقراطية المتعددة الأحزاب إلى ديمقراطية الحزبين أو الحزب الواحد.

٧ - وعلاوة على ذلك، تسهم العولمة الليبرالية الجديدة في توسيع نطاق الرذيلة والجرائم، بما في ذلك: الاتجار بالمخدرات والبغاء والمواد الإباحية؛ والاتجار بالمهاجرين؛ وسوء معاملة النساء والأطفال؛ والولع الجنسي بالأطفال؛ والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وفي هذا السياق، فإن ارتفاع نجم الأحزاب اليمينية، المستندة إلى برامج كراهية الأجانب ومكافحة الهجرة، أمر مثير للقلق.

٨ - ونتيجة لذلك، فإن حق الجميع في إنشاء نظام دولي واجتماعي يجري فيه التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات تمتعا تاما، ليس فحسب لم يتحقق بعد ولكن أيضا يصبح يوما بعد يوم بعيد المنال. وبوجه خاص، فإن اتفاقات التجارة الحرة، من قبيل تلك المعتمدة في إطار منظمة التجارة العالمية، تميل لصالح البلدان المتقدمة النمو وتُدم التباينات وتعمقها بين هذه البلدان والبلدان النامية.

٩ - إن وجود تعاون دولي ونظام دولي ملائمين لإعمال جميع حقوق الإنسان ينبغي أن يصبح إحدى أولويات المجتمع الدولي الملحة، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين حققوا أكبر قدر من المنافع حتى الآن، ويتمثل السبب الرئيسي وراء المشاكل التي أثارها الفترة الراهنة من العولمة في غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى البلدان المتقدمة النمو تجاه الوفاء بالالتزامات الدولية وتغيير قواعد التعامل الراهنة. وكوبا مقتنعة بأن وجود إرادة سياسية حقيقية لدى البلدان المتقدمة النمو من شأنه أن يفعل الكثير في إعمال حق ملايين الأفراد في الحياة وحقهم في التنمية، بالنظر إلى الضالة النسبية للموارد قياسا على ما تنفقه هذه البلدان سنويا على الأسلحة والعتاد الحربي والإعلانات التجارية والمشاريع المالية العملاقة. فعلى سبيل المثال، من المستطاع بأقل من ١٠ بلايين دولار سنويا، وهو ما يعادل ٠,٠٠٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كفالة الحق الأساسي في التعليم أمام ١,٥ بليون طفل أمة.

١٠ - وتتفق كوبا مع العدد المتزايد من المعلقين السياسيين والاجتماعيين الذين ينتقدون النظام الليبرالي الجديد الراهن. فوجود عالم جديد ليس فحسب ممكنا بل لا غنى عنه. فالمشاريع الراهنة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والهيئات الدولية بغرض مواجهة التحديات الإنمائية التي زادت حدتها بالعولمة الليبرالية الجديدة ليست سوى مسكنات لا تحل المشاكل الخطيرة المتمثلة في التباينات القائمة في العالم المعاصر. وفي واقع الأمر ثمة حاجة إلى وسائل مفصلة ومتكاملة وإبداعية تتم في وقت واحد، من قبيل إلغاء الدين الخارجي. وعلى غرار ذلك، ينبغي زيادة المعونة الإنمائية الخارجية ثلاث مرات على الأقل، مع عدم رهنها بشروط أو إخضاعها للمصالح الاقتصادية والسياسية لدى البلدان المانحة. وعلاوة على ذلك، ينبغي

تطبيق اتفاقات وصيغ تجارية تفضيلية للتعويض عن التباينات المتزايدة. وينبغي إعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية وإحلال الديمقراطية بالأمم المتحدة كي تعمل بفعالية حقيقية. كما ينبغي إنشاء صندوق إثمائي من خلال نسبة ٠,١ في المائة من المعاملات المالية الدولية، تتولى إدارته الأمم المتحدة في صورة برامج لصالح أشد الفئات عوزا. وختاما، ينبغي خفض الإنفاق العسكري بنسبة ٥٠ في المائة، وهو ما يدر ٤٠٠ بليون دولار يمكن نقلها لصالح التنمية المستدامة.

## كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

١ - ترى حكومة كوستاريكا أنه رغم أن العولمة قد اعتبرت في بداية الأمر عملية اقتصادية، أصبح من المعترف به الآن أن العولمة تضم أيضا أبعادا اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية لها أصدائها على التمتع التام بحقوق الإنسان. وتعتقد كوستاريكا أن المجتمع الدولي ينبغي أن يواجه الصعوبات التي تشكلها العولمة وأن يستفيد مما تتيحه من فرص بوسيلة تحترم التعدد الثقافي.

٢ - وقد اتخذت كوستاريكا مجموعة واسعة من التدابير ترمي إلى تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها في سياق العولمة أساسا في مجالات حماية حقوق الإنسان، والحق في التنمية العادلة، والحق في التنمية المستدامة.

٣ - فأولا، في سياق حماية حقوق الإنسان والعولمة، ما برحت كوستاريكا تشجع بشكل نشيط حقوق الإنسان في شتى المحافل المتصلة بمؤتمر قمة الأمريكتين. فعلى سبيل المثال، شجع القادة في مؤتمر القمة الذي عقد في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤ استعراض وتعزيز القوانين المتصلة بحماية الأقليات، وتحسين الظروف داخل السجون، وتعزيز حرية التعبير بوصفها حقا أساسيا من حقوق الإنسان للجميع. وفي مؤتمر القمة الذي عقد في سانتياغو عام ١٩٩٨، ذهب رؤساء الدول والحكومات إلى أبعد من القرارات المتخذة في ميامي وضموا إليها ولايات جديدة منها تحسين ثقافة رجال إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان وخفض عدد من ينتظرون المحاكمة. وبعد ذلك ناقش القادة في مؤتمر القمة الذي عُقد في مدينة كوبيك، كندا، مكافحة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، داخل إطار حقوق الإنسان، وحشوا الدول الأعضاء في مؤتمر القمة على الإقرار بأهمية المؤتمر الإقليمي للأمريكتين المعني بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عُقد في سانتياغو عام ٢٠٠٠.

٤ - وثانيا، فيما يتعلق بالحق في التنمية العادلة، جرى السعي في أقرب مؤتمرات القمة عهدا في مونتيري، المكسيك، إلى تيسير التعاون في نصف الكرة بوصفه وسيلة من وسائل التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها المنطقة من جراء العولمة. وناقش مؤتمر القمة ثلاثة مواضيع أساسية - النمو الاقتصادي العادل؛ والتنمية الاجتماعية؛ والحكم الديمقراطي - التي تتصل بالحق في التنمية العادلة.

٥ - وتعتبر حكومة كوستاريكا أن النمو الاقتصادي العادل هو أحد القضايا الرئيسية. ويشمل النمو الاقتصادي العادل أربعة مواضيع - تمويل التنمية، والبيئة الاقتصادية المؤاتية، وتحسين القدرة على الحركة والاستقرار في المجال الاجتماعي. ففيما يتعلق بتمويل التنمية، تشدد كوستاريكا على أن الشروط الملحقة بالتمويل ينبغي أن تكون ملائمة للبلدان الواقعة في نصف الكرة. وأقر مؤتمر القمة أيضا بأن الديون تشكل عقبة كأداء أمام التنمية في كثير من بلدان نصف الكرة.

٦ - وفيما يتعلق بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية، اعتمدت الحكومات في مؤتمر قمة سانتياغو عدة تدابير فيما يتعلق بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومات على كفالة أن تتاح أمام ٥٠ مليون من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الملائمة وتمكينها من التسجيل والحصول على التراخيص اللازمة والوصول إلى المعايير العمالية بطريقة أكثر كفاءة. وعلاوة على ذلك، وافقت الحكومات خلال مؤتمر قمة كويك، في معرض تكرير تأكيد أهمية التدابير التي اعتمدت في سانتياغو، على أهمية هئية بيئة إيجابية أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، وافقت الحكومات على تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام الشباب والمشاريع الفردية والمشاريع التي تنشئها النساء وأمام المعوقين والشعوب الأصلية وسكان المناطق الريفية. وفي مونتيري، أعرب رئيس كوستاريكا عن اقتناعه بأنه يتعين على أمريكا اللاتينية أن تقرر بشكل أكثر وضوحا بدور قطاع الأعمال في هئية الظروف أمام التنمية، وزيادة حجم العمالة، وتحسين اقتصادات المنطقة. وعلى مدار عقود، ما برحت كوستاريكا تشجّع بانتظام سياسة تركز على تحسين الظروف أمام أفضل تنمية إنسانية وخفض حدة الفقر، مع القيام في الوقت ذاته بتشجيع مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. وقد ساعدت هذه السياسة على تحسين النمو الاقتصادي وإدخال تحسينات على التجارة، لذا حققت كوستاريكا عام ٢٠٠٣ ثاني أعلى مستوى للنمو في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٧ - وفيما يتعلق بتحسين الاستقرار والقدرة على الحركة في المجال الاجتماعي، سعى رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر القمة الذي عُقد في سانتياغو إلى ترشيد إجراءات التسجيل المتعلقة بتسجيل العقارات وتطبيق اللامركزية عليها، وإلى الحصول على المساعدة التقنية والمالية من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية لدعم تلك المبادرة. وأنشأت منظمة الدول الأمريكية، مع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، موقعا على الشبكة للمساعدة على تنفيذ المبادرة. وأعاد مؤتمر القمة في كويك التأكيد على المبادرة وعلى تعزيزها. وعلاوة على ذلك، دعت خطة عمل مؤتمر قمة كويك شتى المؤسسات إلى تقييم أثر السياسات والعمليات الاقتصادية في النساء والرجال، وسكان المناطق الريفية والحضر، والشعوب الأصلية وغير الأصلية، فضلا عن القطاعين غير الرسمي والتطوعي.

٨ - وثالثا، فيما يتعلق بالحق في التنمية المستدامة، تشير كوستاريكا إلى أن مفهوم التنمية المستدامة يعني ضمنا التقدم الاجتماعي والرخاء الاقتصادي والإدارة الملائمة للبيئة - وهي قضية جرى النظر فيها في مؤتمر القمة الأول الذي عُقد في ميامي. ويحدث هذا الموضوع أنرا جوهريا في برنامج العمل العالمي ويضطلع بدور مهم في سياق العولمة. وحسب ما ذكرته حكومة كوستاريكا، تتسم التنمية المستدامة بسمتين رئيسيتين. أولا، يتعين أن تستمر التنمية المستدامة على مدار الوقت. وثانيا، تعني التنمية المستدامة ضمنا التنمية المتكاملة حيث إنهما تضم جميع مجالات التنمية المتصلة بالكيان الإنساني - المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي سياق هذا التفسير للتنمية المستدامة شاركت كوستاريكا على الصعيدين الإقليمي والدولي في لجنة حقوق الإنسان وشاركت في تقديم قرار عن حقوق الإنسان والبيئة. وتشير حكومة كوستاريكا أيضا إلى مجموعة متنوعة من المبادرات الإقليمية التي تتعلق بالتنمية المستدامة ومهدت لعقد مؤتمر القمة الثالث للأمريكتين عام ٢٠٠١، والتي شددت على أمور منها أهمية التفاوض بشأن اتفاقات بيئية متعددة الأطراف واعتمادها. وشجع مؤتمر القمة أيضا الاستخدام الفعال لمؤسسات البلدان الأمريكية، من قبيل منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة.

٩ - وختاما، ترى كوستاريكا أن التقليل إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية للعولمة في التمتع بحقوق الإنسان يتطلب اعتماد تدابير في المجالات الأساسية التالية: تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها؛ تعزيز حماية فئات الأقليات؛ علاج الظروف غير الإنسانية داخل السجون؛ وكفالة حرية التعبير بوصفها حقا أساسيا للجميع.